The Contemporary Economic Pathway For the Iranian- Chinese Relations and the Limits of Cooperation
1979-2010
Historical Study

Lect. Dr. Mohammed S. A. AL. Kawaz
Regional Studies Center
Mosul University

Abstract:

Iran-China Relations go back to old historical periods with cultural interactions and exchanges. There is the silk-road which connects through its long road between both states. Their relations had become flourished by the commercial field which had developed since 1979 to include industrial,
agricultural and investment field, as well as in the field of Oil and natural Gas after the end of Iraq-Iran war. In spite of international economic Sanctions imposed against Iran due to its nuclear program, China went on in its cooperation with Iran to 2010.
الحضاري فيما بعد صقل الفكر إقامة علاقات تبادلية بين الدولتين، تبلورت في مجالات التجارة والثقافة، ولا سيما أنه ليس للبلدين تاريخ من الحروب والصراعات فيما بينهما. كما تجعمهما روابط جغرافية إقليمية وسياسية في قارة آسيا، فالصين هي أكبر كيان في المنطقة وأراضيها الساحسة ضمت مع شرق ووسط وجنوب آسيا. وبالمثل، فإن إيران هي ثاني أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط وأكبر كيان من حيث الجغرافية السياسية في منطقة الخليج العربي، فضاً عن كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم ومزايا اقتصادية هائلة.

بمعنى أن العلاقات بين إيران والصين تعود إلى العصور التاريخية القديمة، حيث سيطرت السلالات الفارسية والعثمانية على المسالك التجارية النشطة في الشرق من خلال طريق الحيرير الشهير، ففي الواقع، بعد هذا الطريق النواة التي أسست العلاقات بين الحاضرين، بحيث فتح الأبوب على مصارعاتها للتلاقح الفكري، ونضجت من خلالها التفاعلات الودية والتفعيلية المتتابعة لتفوق التعاون بين البلدين.

إمبراطورية Sin Han – الإمبراطورية البابوية، والصين في عام 194 م. من خلال معركة صينية يدعى شانغ كيان، كان قد قد عقد مفاوضات وثيقة مع إمبراطورية الهان شانغجيان على امتتاد شمال شرق إمبراطورية الهان شانجيان أي الصين اليوم (1). وبالرغم من عدم وصول ذلك المبعوث إلى بارثيا أي بلاد فارس، إلا أنه أكسب مكانة مهمة في تلك الحقبة من تأدية دور قائد في تنظيم حركة التجارة بين الصين والمنطقة العربية منها، وكانت التجارة بين الإمبراطورية الساسانية والصين كبرى الحجم قبل الإسلام، فقد تم اكتشاف كميات كبيرة من العملة المعدنية الساسانية في الصين، فالاولائي الصينية الثلاثية.addEdge والصينية البيضاء كانت مطلوبة بشكل كبير، بحيث لم يكن العرض الصيني يكفي، مما أضفى إلى تطوير صناعة خزف صيني – فارسي، وفيما بعد أصبح الاتفاق بين بلاد فارس والصين أوثق بعد غزو المغول للبلدين في القرن الثالث عشر، إذ توطدت العلاقات فيما بينهما بحيث كان العاملون الصينيين يخدمون في إمبراطورية الخانات الفارسية في بلاد فارس، مما عمق العلاقة بينهم بصورة أوسع، فتم تقل المعرفة الصينية في الفلك والطباعة والورق والنقود إلى بلاد فارس والشرق الأدنى العربي، وبالتالي تم تقل المعرفة الفارسية في الطب والهندسة والكيمياء إلى الصين، كما استمر النفوذ الفارسي في المنتجات الصينية، بحيث توسع صناعة الفارسية التي تمت المنتجات الصينية (2)، فأصبحت هناك تعاون ثري في الاستيرادات وتبادل الخبرات حيث أضاف قدرًا أكبر على تحقيق الأهداف التي يتم السعي إليها من حين إلى آخر بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية، تجعله الحدائق الجغرافية التي تمثل أساس العلاقات التعاونية بينهما، وذلك يُعد العامل الحضاري والجغرافي الحجر الأساس في غرس روح التعاون في العلاقات الإيرانوية – الصينية، وهو الإطار الذي يعد أحد داخله تفاعلات بين الدولتين بحيث وسع تبادل المصالح التي تتلى مع فكرة النفوذ الثقافي، وجعلت طرق التواصل، وخاصة طريق الحيرير ملقى للتبادل والتعاون (3).

وفي كتيب يتألف من إحدى وثائق صفحات طبع في إيران في عام 1973، كان قد كتبه عضو مجلس الشيوخ الإيراني عباس مسعودي، الذي كان في وقتها الناشئ لأحد أبرز الصحافيين الإيرانيين للبلاغة، والذي تم دعوته للقيام بجولة في الصين عبر الثورة الثقافية، التقى فيه مع قام كبار المسؤولين الصينيين، بينهم مفكر المؤسسة الصينية الأولى جو مورو
واختصاص تاريخ إيران الباقح هم ينفع، ويرمز سعودي أنه قد سجل التفاعلات القديمة بين الحضارات الإسلامية والشعبية والがありましたية في عصور مختلفة. ويعتبر هذا التفاعل نواة النواة في العلاقات الدولية.

وفيما بعد أصبحت العلاقات السياسية بين الدوافع مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وفيما بعد أصبحت العلاقات السياسية بين الدوافع مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وحينما تماوات علاقات التعاون والصداقة بين الدولتين، تزداد قوة العلاقات الدبلوماسية والثقافية.

وفيما بعد أصبحت العلاقات السياسية بين الدوافع مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقات التعاون والصداقة.

وكذلك فإن العلاقات الدولية بين الدولتين في القرن الماضي، تتميز بالتعابير السياسية والديبلوماسية والثقافية.

وقد استمر هذا التفاعل في دورة مسارًا جديدًا في تفاعل علاقاتتعاون والصداقة.
با إقامة علاقات عتابية على مستوى السفارات بين الصين وإيران جاء فيها ترجع العلاقات الودية بين الصين وإيران إلى فترة تاريخية طويلة عبر طريق الحرير الشهير.«(17)».

وقد ورقت زيارة الملكة فرح بهلوي عقبة الشاه محمد رضا بهلوي إلى الصين خلال المدة 27-17 أيار/ماي 1976، فرصة للتذابق التام للأراء. ولا سيما أنه كان يرتقي أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الإيرانى، الذي تبادل بانتقام بالذين ينظرهم الصينيون شوان لاي في محادثات مكثفة تجاو قضايا الخليج العربي والمحيط الهندي جنوب آسيا، وأكتشف هويدا وشوان أن هناك تطابقاً شبه تام في الآراء نحو تلك القضايا، معبرين عن وعي عالي من دعم النظام كلاهما للأخرى.«(17)».

وفي خطابها أطرت الملكة فرح على إنجازات الصين السياسية والاجتماعية تحت حكم مأو تسي تونغ.«(17)».

وبعد ستة وعشرين شهراً من الزيارة الأولى التي قامت بها الأميرة فرح إلى الصين، توجه وزير الخارجية الصيني جي بنجفي إلى إيران في زيارة استغرقت أربعة أيام للمدة 14-17 حزيران/يونيو 1973، وكانت تلك أول زيارة من نوعها لأول مسؤول صيني رفيع المستوى، إذ كان في استقباله شاه إيران وعدد من المسؤولون في الحكومة الإيرانية. بهدف الحاجة إلى تعزيز مصلحة الشهيرة، وأن تودي دورة أعظم دافع في العلاقات الدولية. وحذر بنجفي في محادثاته مع المسؤولين الإيرانيين قائلاً: يجب أن نذكر في رؤية أن قوى كبرى تعني أنها تتعقل عن سياساتها العدوانية الرامية إلى الهيمنة والتوسع، في الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، ومن الخليج العربي إلى المحيط الهندي... أننا تواصل تكيف توسعها وتنظيفها.«(17)».

وكان هناك موقفاً بشكل كبير إلى الاتحاد السوفيتي، لأن حكومة موسكو آنذاك كانت تتسع بشكل حثيث لتوسعه بسرعة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة غضب الفراعات العسكري الذي تركته بريطانيا في منطقة الخليج العربي بخروجها منها عام 1971، بينما كانت الولايات المتحدة تدعم إيران كشرطي جديد في منطقة الخليج العربي لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

تتابل الطرفان الإيرانى والصيني خلال المدة 1973-1984 الزوار الرسمية التي أكدت جميعها على توحيد خط السياسة الخارجية لكلا البلدين، نتيجة تزايد المخاطر التي مثلها السوفيت وتحركات القوى المساندة لهم، إذ كان دعم الصين مهما في المجال السياسي لتحقيق حضارة الشاه المظلمة. وبسبب قوى الصين منحت العلاقات الإيرانية- الصينية لشاه إيران سرعة في موسكو، ودرجة أقل في واشنطن، وعبر حلقات الوصل مع الصين، كان بمقدور الشاه إثارة مخاوف السوفيت بشأن إقامة كتلة صينية- إيرانية تعمل على الهوايات المتحدة. وذلك نتيجة النتائج السوفيتية في شمال إيران، وimu رسميات الجماعات المعارضية نظام الشاه المتقلبة- حزب توده الإيرانية الشيوعي.«(17)».

وهذا تبين أن عملية التقارب الإيرانية- الصينية كانت تسير نحو تطور أطر العلاقات بينهما، ولكن بشكل متوازي توقفت الزيارات المتبادلة بين الجانبين نتيجة الاضطرابات المتزامنة التي جرفت المدن الإيرانية الكبيرة على خلفية الموجات الإحتجاجية للجماهير الإيرانية ضد نظام الشاه الذي اشتدت مع نهاية عام 1978.«(17)».

ونصبتهم بأنه تم تعميمه وتنظيمهم من الخارج، معرولاً ببساطة إلى أن نظام الشاه له القدرة على البقاء كما حصل في عام 1953، حينما تمكنوا الإدارة الأمريكية من تحقيق معاييرهم المركزية من إعدادها للحلف غلب الإطاحة بحكومة محمد صدقي زعيم الجمهبة الوطنية التي أمته النفط الإيرانية، والتي أجريت الشاه للخروج من البلاد. وأوضحت في حينها أن الشاه قبل أن يغادر إيران.
في كانون الثاني/يناير 1979 أثرى على ولاة القادة الصينيين وذلك أثناء زيارتهم إلى رئيس الحزب الشيوعي الصيني لطهران، ومقابلته لعشاق في ظل العقلان الثوري المتصاعد في إيران، في الوقت الذي حذر الإمام الخميني في خطاب وجهه إلى الشعب الإيراني من أن الصين مثلا كمثل الولايات المتحدة وبريطانيا تتعذر على دماء الشعب الإيراني، ووصفها كيكاليد الدول كالاتحاد السوفيتي دمرت الاقتصاد الإيراني وثورة الثقافة الإيرانية.

المبحث الثاني:
التطورات الاقتصادية في العلاقات الإيرانية الصينية بعد عام 1979 وحتى عام 2010

أولاً: التعاون في المجال التجاري والصناعي والزراعي والاستثماري

كانت الوعاء التجارية والسياسية قد هيأت عدة علاقاتирования - الصينية إلى الساحة الدولية، ولا سيما أن العلاقات كان تقوم على حسابات القوة، وهذا ما دفع قادة الثورة الإيرانية إلى مواجهة سلسلة من المشاكل الكبرى أهمها الانهيار الاقتصادي والنزاع الدبلوماسي، أي صرخة العبراء وجدت أن الصين قادرة على مساهمة إيران في ظل النظام الجمهوري الإسلامي الجديد، بصورة ما واجهته من مشاكل، ولا سيما أن حكم إيران الجديد كان في مخططات الاستراتيجي في إعقاب نجاح الثورة الإيرانية، هدف يبتغاه من الصين، وهو أن تقدم الأخيرة مساعدة عسكرية لخوض إيران حرب ضد العراق، والمساعدة أيضاً في خلق الوظائف وتنمية الاقتصاد وكما سيأتي ذلك لاحقًا.

قيقهم الصين حقيقة مفادها أن إيران تنظير إلى الصين قوة صينية سهلت جهود بكين

لاستعداد علاقات التعاون مع النظام الإيرانية الجديد، بما يتطلب وفرض الصين في تحقيق مصالحها الحيوية مع إيران، ولكن بشكل لا يجعل المصالح الصينية الجوهرية مهددة من لدن الولايات المتحدة الأمريكية مثل طالب الصين بابوايان، لسما وأن للصين في الوقت نفسه هدفاً تنموياً طموحاً، وهو أن يكون لديها منفذ إلى الأسواق الأمريكية، الأمر الذي فرض على الصين التعاون مع إيران في مجال التنمية بامتياز كبير، ولا سيما بعد دخول الثورة الإيرانية مرحلتها الراديكالية عقب استيلاء الحرس الثوري الإيراني على السفارة الأمريكية في تهران.

نتيجةً، في نوفمبر 1979 واحتفاز (12) موظفاً من الرعايا الأمريكي.

فضلًا عن أن الصين، وجدت أن هذه الاستراتيجية الطويل المدى يقضي إيجاد تعاون مستقر وودي مع قوى إقليمية كبرى وذات أهمية اقتصادية مهمة تقع في منطقة استراتيجية حيوية، لكنها ارتاحت أن ذلك لا يمكن تحقيقه على حساب تقضي دافع الصين التنموي، أي ينبغي أن تغلق القيود على علاقات الصين بإيران إلى الممثلين الإيرانيين بالدراسة الدبلوماسية وطريقة لا تثير تذمر القادة الإيرانيين الجدد، باعتبار ذلك ليس في خدمة مصالح الصين، حتى أن حكومة بكين تخلفت على ما يبدو عن فكرة تقاضي التزام للصين بإيران، كونه يعي الصين نحو تطبيق دورها الدولي الواسع، أي أنه الصين سعت لاندفاع إلى صداقه إيران في ظل النظام الجمهوري الإسلامي منذ عام 1979، فالصين السياسياً استمرت في حمل الصين إلى الاختيار للنظام الإيرانية الحلي، تماماً كما انتهت له في عهد الشاه المخلوع، نظرًا للمخالفات الصينية من الممارسات السوفيتية من استقلال الوضع في إيران- ولا سيما العداء الإيراني للاستثمار الصيني على خلفية أزمة
احتجاز إيران للرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران - مما يفقد الصين الشراكة مع إيران(1)

ومن هذا المنطلق، اعتفت حكومة بكين بالحكومة الإيرانية الجديدة برئاسة مهدي بازركان في بروتوكول وثيقة الصين إلى إيران جاء فيها: "فلستنا نمو العلاقات الودية بين إيران والصين على أسس متبادلة التعاون، بعد التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف، وتحقيق المساواة والتفايد المتبلد، ولتشهد الصداقة الثقافية بين الشعوب تطوراً جديداً(11)".

يفهم من ذلك أن الثورة الإيرانية عُمِدت من طبعت العلاقات بين البلدين، وفي المجال الاقتصادي، أدت تلك الثورة إلى تغيير جذري في معايير التجارة والاستثمار عند الصين، إذ من غير الممكن مقارنة بحركة التجارة بين الدولتين قبل الثورة، فقد أشملت السلع الرأسمالية في خلق فرص جيدة في إيران، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسي في قادة الثورة في إيران نصب أعينهم، فمن بين خصائص عملية التنمية الإيرانية رفع مستوى الاستهلاك، وتقليل الاعتماد على القطاع الزراعي نسبياً أيضاً، وهو ما أضفى أهمية أكبر على مسألة إيجاد فرص عمل أكثر في القطاع الصناعي(1) . في 21 نيسان/أبريل 1979 توجه سفير الصين لدى إيران جياو رويو أثناء لقاءه مع المسؤولين في الحكومة الإيرانية في مقدمتهم مهدي بازركان رئيس الوزراء الإيراني، في تصريح رغبة بكين في تطوير العلاقات بين البلدين على أسس متبادلة التعاون السلمي، في فقدت في ضوءها الزراعة الرسمية الصينية المذكورة إلى طهران التي مكنتها عن اهتمام الصين لسياسة واستقلال إيران وتحقيق الأهداف إلى دولة مزدهرة اقتصادياً وتجاري(11).

وعليه أُستمعت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في عقد الثمانينيات من القرن العشرين بما يمكن وصفه بـ النموذج التنافسي أي وضع الأكاذيب العامة إبداء إذ الدخل في التنازلات، لحكومة طهران الجديدة عدمت إلى إجابة الكثير من القطاعات الاقتصادية الكبيرة إلى كيانات إسلامية تقوم بمهامها كمؤسسات حكومية مفيدة للنظم الاتجاه أو الزمان، وتبنت الحرب العراقية الإيرانية منذ اندلاعها في عام 1980 إلى تعاون الأطراف في مجال السيطرة المركزي الاقتصادية (11)، وخصخص الموارد، أما الصين فكانت تملك اتصالاً أقوى ناحية النظام الاقتصادي السوق، فأفلت احتكارات التجار المركزية التي شاعت في عهد ماو تسي تونغ، ومضت أكثر فأكثر تطبيق اقتصادها تأسس على أقوى السوق، فلجهت الشركات الصينية إلى عقد لقاءات مع المسؤولين الإيرانيين للتفاهم على المشاريع التي يراد تنفيذها(13). وتحديداً بعد زيارة جيا شي نائب وزير العلاقات الخارجية الاقتصادية والتجارة الصيني على رأس وفد اقتصادي إلى طهران خلال العقد 1979-1982، إذ بدأ التواصل الاقتصادي بين البلدين يأخذ طابعه المؤسسي، لا بل أضحى القوة الحركة للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وكان أول اتفاق في ذلك العام يقضي إرسال (30) خبيراً في شؤون المياه إلى المساعدة في تصميم سد ضخم يقام في جنوب إيران، فضلاً عن إرسال الصين (20) زورقاً للصيد وأكثر من (500) عامل لتحقيق صناعة الصيد الإيرانية، وقد رحبته الحكومة الإيرانية تحريهاً كبيراً في هذين المشروعين(13).

وإباداً من عام 1984 شرعت الصين في تنفيذ مشاريع ناءة في إيران منها مشروع صناعة استمر حتى عام 1988، واشتلت تلك المشاريع على بناء مصانع لتطوير الأسلاك وترميم الروبيان بمدار جماهيري بنحو (5) مليارات دولار(14) كما توالت التعاون بشراء إيران (3) مصانع سيدي صينية(53)، وفي مجال إقامة مشاريع كهربائية، بحيث تواتت تلك المشاريع في عام 1989 التي تم من خلالها إيرام (19) عقداً بقيمة إجمالية بلغت نحو (1.6) مليار دولار في
مجال توليد الطاقة الكهربائية والحرارية والكهرمائية، والطاقة الذرية، وتصميم السدود والمعدن غير الحديدية والبيولوجية والتعدين، وكذلك الصناعات الخشبية.

وفي أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، توسع نطاق التعاون الاقتصادي بين إيران والصين، في منتصف آب/أغسطس 1988، توجه كي هواوي يون وزير الخارجية الصيني آنذاك بزيارة إلى إيران، وعرض رغبته بكين في الاستثمار التعاون مع إيران لإنتاج مشتريات من استهلاك عمومي في فترة ما بعد الحرب، ثم توجه شين زيان لوزير الصناعة الخشبية الصيني وعلى رأس وفد إلى طهران أجرى خلالهما محادثات مع الطرف الإيراني بشأن إعادة إعمار ما بعد الحرب والتبادليات المعروضة. والدبلوماسي ترأس حسن مير زاده وزراء التجارة الإيرانية وفدًا إيرانيًا إلى الصين ضمن مصدريين عن وزارت التجارة والمالية والصناعة والزراعة والenerimaات والتعليم، مؤكداً رغبته إيران في إعادة تأهيل اقتصادها لتسوية المصالح والمنافع المتبادلة. في منتصف عام 1989، فقد اتفاقا اقتصادية بلغت نحو (100) مليون دولار.

فمن الجدير بالذكر أن نهاية الحرب بين العراق و إيران، كانت بمثابة فرصة جديدة للصين من أجل المشاركة في إعادة بناء الاقتصاد في نطاق واسع، ووصفتها مجهزة للأنشطة وتفتيح الدفع الاقتصادي، وقد تم ذلك من خلال زيارة تانج جي يون، نائباً وزير مجلس الدولة الصيني في عام 1989، التي اقترنت فيها بالإمام الخميني، الذي أكد للصيني يقوله: "نفصل التعاون والتعامل مع البلدان التي أمننا لا تؤدي تجاهم كريات مبرمة.

في الوقت الذي شهد فيه هذا العام نموًا سريعاً للاقتصاد الصيني، ما أضرت زلزال من حالة الصين إلى الأسواق والاستثمار والطاقة. والدبلوماسي كابير هذال هي ظاهر، إن التعاون الثاني بين إيران والصين هو بلا شك ذو فائدة في الحفاظ على السلام الإقليمي، واستقرار الأمن الآسيوي، وذلك في الحفاظ على السلام العالمي. نحن من خلال الرسالة المحورية للرئيس الإسلامية خامني (مرشد الثورة الإيرانية حالياً) على ما ذكره الإمام الخميني يقوله: "إذا نفصل التعاون مع الصين التي ليس لها الشعوب الإيرانية ذكرية سيئة.

أرسلت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في مطلع عام 1990 على أسس تجارية أدت مثانية، حيث اتفاق الجانبان على نقل التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي من نظم تشريفي العمليات تفعلاً إلى نظام الدفع النقدي وعلى زيادة حجم الإنتاج المالي الذي تصرفها الصين دعمًا للتوسع في مجالات التعاون الثنائية. في النهاية التجارية بلغ التبادل التجاري بين البلدين في عام 1990، حوالي (294) مليون دولار، ثم تضاعف بعد ثلاثة أعداد فأي في عام 1993 ليصل إلى (700) مليون دولار، حينما أبرمت إيران مع الصين اتفاقاً على مستوى البنك، إذ اقتصر بنك سيما الإيرانية مع عملة بقيمة (500) مليون دولار لدعم صادرات عدد من المؤسسات الإيرانية المملوكة للدولة، وكان هذا أول قرض رسمي تم عليه الصين إيران، وقد تم توزيع فترة القرض (عشرة أشهر) قبل انتهائه. عند المصنع على العطاءات الأخرى لتقديم مشتريات بسيطة في إيران، منهم تدجين مصنع للاستثمار في الطاقة الإنتاجية للواحد (700) مليون دولار، وتقنية إنجازية بيئة، بلغت بحبو (110) مليون دولار. من خلال قرارات منحها الصين لإيران، الأول بقيمة (500) مليون دولار، خاص لمشروع مترو طهران، والثاني بقيمة (120) مليون دولار لعهد إعادة تأهيل وبناء
مسار العلاقات...

مصنف الأسمنت في تموز/يوليو 1993(3). وفي الشهر والعام نفسه تم الاتفاق بين الجانبين على بناء محطة توليد كهربائية في إيران بطاقة (300) ميغاوات، وكذلك إقامة مصفاة للكبريت (2).

أما القطاع الزراعي، فتأتي في المرتبة الثانية من جانب التعاون الايراني-صيني، ففي تشرين الأول/أكتوبر 1984 توجت وزارة الزراعة الصينية كنانسي إلى إيران، وهي الزراعة الأولى من نوعها منذ الثورة الايرانية، ولكن نتيجة لحاجة إيران الملحة إلى توسيع قطاع الصناعة، لم يكتب للقطاع الزراعي دور فعال في العلاقات الايرانية-الصينية إلا في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 حينما قامت الصين أثناء زيارة سهلاي نانغ نائب وزير الزراعة الصيني إلى طهران، مساعدتها لإيران في مجالات صيد الأسماك وتربيه النحل والروروبان، وأسفرت زيارة نانغ صيف الزراعة الصيني إلى طهران عن اتفاقية تقتضي تبادل البلدين سلالات وأصناف حيوانيات، وثمة تقارير تحدثت عن مسؤولين إيرانيين أعربوا عن شذوذ اهتمامهم بالإنجازات التي حققتها الصين في القطاع الزراعي (7). وفي مطلع عام 1995، وفقاً للصيني أسلوب إنتاج السكر في إيران من خلال المض陛下 الكهربائية وأجهزة التحكم التي استخدمت في عملية إرئاء حقوق قسم السكر (8).

ومع حلول عام 1991 تم إنجاز ثلاثة مشاريع لتوسيع نطاق الطاقة الكهربائية في إيران طاقة كل منها (300) ميغاوات وبقيمة تصل إلى (3.5) مليار، فضلاً عن مشاريع خصصت وارداتها لصناعة السفن التجارية، ذات الاهتمام الأخير الذي تضرر من حراك الحرب بين العراق وإيران، وقد تراوحت قيمة السفن التي بيعتها طهران من الصين وإعادة ترميها خلال العام 1997 - 1998 بنحو (700) مليون دولار (7). وفي عام 1999 توصلت حكومتا طهران وبكين إلى اتفاقية تنص على قيام مصنعين صينيين ببناء خمس ناقلات نفط ضخمة بحمولة (1) ألف طن (30) مليون دولار لتغطية تكاليف التصدير والتأمين (9)، وفي آب/أغسطس من العام نفسه تسلمت إيران أولى هذه الناقلات التي تبنى في ميناء داليان الصيني(10).

أما قطاع النقل فكان له أهمية هو الآخر كمبدأ من مبادئ التعاون بين إيران والصين، وفي أيار/ماي 1992 وقع زيارة نانغ وزير الموانئ الايراني إلى بكين، وقع نانغ وزير سكك الحديد الصيني أثناء زيارة له إلى طهران مع الجانب الايراني في كونغ الأول/ديسمبر من العام نفسه مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مزايد خروج جدة للسكك الحديد، بما في ذلك خط طوله (295) كم عبر بين شركات النقل الايرانية وتشينيان دون آسيا الوسطى (11).

وأثناء زيارة هان شوين وزير سكك الحديد الصيني إلى طهران لعدة استمرت خمسة أيام-10 أيار/ماي 1996 تم افتتاح الخطي الذي يربط بين مينيتي مشهد وتزرز إلايرانية مع مدينة تبريز في إيران، وتوقع مسؤولون زاهد التعاون في هذا المجال، وفي هذا السياق ذكرت وكالة شينخوا الصينية للأنباء في تقرير لها أن هذا الخط الجديد سيتيح أمام الصين منافذ جديدة إلى الخليج العربي عبر إيران، وأخيراً إلى البحر المتوسط عبر تركيا (12).

تواصل التعاون في هذا المجال في الأعوام الثلاثة الأولى من القرن الواحد والعشرين، وفي حزيران/يونيو 2002 أبلغ وزير النقل الايراني أحمد خرزم السفير الصيني في طهران ليو شينيانغ، أن المسؤولين الايرانيين قرروا تركيز اهتمامهم بشكل كبير على قطاع النقل، من خلال توسيع شبكة سكك الحديد والطرق السريعة، فأدى السفير الصيني اهتماماً أكبر للتعاون في هذا المجال، من خلال مساهمة الشركات الصينية في استكمال عملية التنمية الاقتصادية في إيران، وقد نفذت
John W. Garver, *China & Iran: Ancient partners in a post-Imperial world* (London-2006)

وفي 25 نيسان/أبريل 2010، وأثناء اللقاء الذي جمع وزير المالية الإيرانية شمخان الدين، حسين مع نظيره الصيني شي ينوي، ومن خلال مؤتمر القمة الدولي للبنك الاستثماري العالمي الذي عقد في الولايات المتحدة، اقترح الوزير الصيني مسألة من مشاريع سكك الحديد التي تربط قلب إيران مع آسيا الوسطى، وربط الصين مع إيران عبر كازاخستان وازربيجان وتركمانستان.

---

**Table 1: Economic Relations Between China and Iran**

<table>
<thead>
<tr>
<th>Company</th>
<th>Contract Value (in Million USD)</th>
<th>Date</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>CITIC</td>
<td>500</td>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td>NTC</td>
<td>400</td>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td>Iran Steel</td>
<td>300</td>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td>PetroChina</td>
<td>200</td>
<td>2004</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**Notes:**

1. Economic relations between China and Iran have been significant since the 1990s, especially in the areas of infrastructure and energy.
2. The two countries have signed numerous agreements, including the Chabahar Port Agreement in 2016.
3. The Iran-China Railway project, officially known as the North-South Economic Corridor, is currently under construction.

**Source:** John W. Garver, *China & Iran: Ancient partners in a post-Imperial world* (London-2006)
نظره الصيني ليوتشي جيونج في حزيران/يونيو 2010 وناقش سبل استخدام سكك الحديد الإيرانية للاتصال بها مع دول أوروبا.

ويعد مشروع مترو الأنفاق أو قطار الأفق في طهران واحد من أبرز المشاريع الاقتصادية بين إيران والصين، إذ تعود فكرة المشروع منذ عهد الشاه المخلوع إلا أن أحداث الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية أوقفت العمل في إنجازه، وتشير المصادر إلى أن الأجزاء التي نفتذت منه أصبحت أثناء الحرب تستخدم كملاجئ يُختمي بها من القنابل، وحالاً تم السلام ووصل على أكمل هاشمي رافسنجاني لرئاسة السلطة في إيران عام 1989، إعادة بناء هذا المشروع، ففي عام 1990، لبناء نظام مترو مخطط له حديثًا في طهران.

وبدأت من عام 1995 وأثناء زيارة نائب شركة التأمين الشعبية الصينية إلى إيران للمدة (8) أيام، وراء نهجه الذي أجراه مع المسؤولين الإيرانيين بشأن مشروع مترو طهران، تجاوزت الشركات الصينية عملياً إكماله إبستم عالم، فخصصت له تلك الشركات مبلغًا قدره (3،20 مليار دولار ببطول (23) كم (11) وتم تشين المشروع في عهد الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي في شباط/فبراير 2000، ولا سيما عقب الزيارة التي قام بها الأخير إلى بكين في مطلع العام نفسه واتفاقه مع المسؤولين الصينيين على ترسخ ودعم التعاون بين البلدين (12).

وبعد أن عبر المسؤولون الإيرانيون عن رغبة نوعية الآداء ووتروته منهما كلمة أتفها وزراعة الداخلية الإيرانية في أذار/مارس 2002، الذي وصف مشروع مترو طهران بأنه أمورده يقنتد في ميدان التعاون الآخر بين الدوافع (1). أجمعت إيران مع الصين ومن خلال Norinco شركة شمال الصين للصناعات العقدة ضخماً في أذار/مارس 2002 بقيمة (361) مليون دولار لبناء خط جديد بطول (19) كم (13).

كما تُتهدت إيران والصين في 17 أذار/مارس 2002 وذلك أثناء زيارة وفد صيني برئاسة وو بيه عضو مجلس الدولة الصيني على إيران لمدة استغرقت (5) أيام، بأنه المزيد من الجهود لتنمية علاقات الصداقة والتعاون بهما في المجال التجاري والاقتصادي، إذ رحب الرئيس الإيراني الأسبق خاتمي بالوفد الزائر قائلاً: "إن إيران تولي اهتماماً لتنمية العلاقات مع الصين بوصفها دولتين ذات حضارة عريقة وقامتا إسهامات هائلة للبشرية، وأرحب عن أمله في أن يحقق البلدين تنمية وتعاون بشكل متواصل، وهذا ما أكد له رئيس الوفد الزائر بقوله: "إن الصين على استعداد لزيادة تنمية التعاون الاقتصادي مع إيران من أجل تعزيز الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين البلدين، وقد ترأس الأخير مع رئيس هيئة الأداء والتطوير الاقتصادي محمد مستيارفان ودائش بالتمييز المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري، وتعمل باستكشاف السبل والİKميات لتعزيز الروابط الاقتصادية الثنائية، إذ تجد الإشراف إلى أن الروابط التجارية بين إيران والصين تُزود سريعة في عام 2002 (14).

وفي ما بعد توج الرئيس الصيني جيانغ تشه مين إلى طهران 20 نيسان/آبريل 2002، في زيارة رسمية أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الإيراني الأسبق خاتمي الذي رحب بدوره بزيارة نظيره الصيني وذلك في قوله: "إن الشعب الإيراني يكري مشاعر عميقة للشعب الصيني، وأن إيران تعلق أهمية خاصة في الحفاظ على العلاقات مع الصين، وحول العلاقات الاقتصادية والتجارية، اثير الرئيس الصيني إلى أن بلاده وآيران حققت أهدافاً كبيرة على الريادة الاقتصادية بين البلدين، وان الاقتصادات الثنائية مكملة لبعضهما البعض بشكل كبير، وأن بلاده مستعدة لتعزيز
التبادلات في مجال التعاون في قطاعات التنمية على أسس المساواة والمصلحة المتبادلة. وقد نجم عن الزيارة توقيع عدد من الدولتين ضمن على ست اتفاقيات التعاون الاقتصادي. ومن أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إيران والصين، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل في عام 200 ه (حوالي 506 مليار دولار، مقارنة عما كان عليه في عام 2002، الذي بلغ نحو (303) مليار دولار، وذلك بفضل تدفق (2) مليار دولار في عام 2000، واستناداً إلى وكالة أخبار الشرق الأوسط الإيرانية، فإن التبادل التجاري بين إيران والصين قد ارتفع في الأشهر التالية الأولى في عام 2000 بنسبة (62%) Stocks. إذ بلغت قيمة التجارة بين البلدين بنسبة تراوح بين 1000 (1) مليار دولار، مقارنة بنسبة (32%) في عام 2004. وقد أشارت مصادر أخرى إلى أن التبادل التجاري بين البلدين ارتفع في عام 2005 إلى (1) مليار دولار.

وتضيف التعاون التجاري بين البلدين عقد في مدينة شنغهاي الساحلية شرق الصين في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 لجني دراسات للتعاون بين إيران والصين في الصناعات الصغيرة، وشارك في اللقاء رئيس لجنة التجارة والصناعة في إيران على تقي خاموش، ورئيس غرفة إيران والصين أحمد أحمد أرسلين أ буду وأربعين من الشركاء و المجاهدين في العديد من الاستثمارات بجانب الصناعات الصغيرة والمنسوجات والمنشأتين التي يمكن تضمينها في هذا المجال. 

في عام 2000، بلغت قيمة التجارة بين الدولتين (12) مليار دولار، ومصدر آخر ذكر (14) مليار دولار، وكان من المتوقع أن تصل إلى (20) مليار دولار في عام 2007. إذ تأكد من الصناعات الصغيرة والصناعات الصغيرة في إيران، فاستوردت بقيمة (2) مليار دولار. بينما أكد مصدر آخر، أن مؤشرات حجم التجارة الإيرانية-الصينية ازدادت في عام 2007 بنسبة (27%)، ووصلت إلى (15) مليار دولار، حيث أصبحت الإستراتيجية الصينية تهدف إلى العمل على تشجيع كبرى شركاتها الوطنية في البحث عن فرص الاستثمار في المشاريع الحالية والمستقبلية. وراح الباحث من أجل تأمين رأس المال لها، والأعمال من حيث الوضع المذهل، وذلك من أجل الحصول على العقود التكنولوجية المطلوبة. وقد ركزت في ذلك على إيران، باعتبار أن الصين اللاعب الخارجي المهم في الاقتصاد الإقليمي، وأكبر شريك تجاري بدلاً من الاتحاد الأوروبي.

وخلال الاجتماع الثلاثي عشر للجنة الاقتصادية بين إيران والصين، الذي يتألف من ثلاث لجان من التجارة والصناعة والمناجم، والذي عقد في تهران الثاني/نوفمبر 2008، وقعت التجارة العربية مع وزارة التجارة الصيني ثلاث مذكرات تفاهم لتسوية التعاون الاقتصادي، حيث وصل حجم التجارة في عام 2008 إلى نسبة (35%) بقيمة بلغت (2) مليار دولار، مقارنة بالعام 2007.

ومع حلول عام 2009، أصبحت الصين الشريك التجاري الأهم بالنسبة إلى إيران، فالمؤشرات الاقتصادية تؤكد على الفرص المتاحة في العلاقات التجارية بين البلدين، إذ وصل حجم التبادل التكنولوجي (223) مليار دولار، ومصدر آخر ذكر أنه وصل إلى قيمة (22) مليار دولار، الملك في حين أكد مصدر آخر، أن بلغ نحو (22) مليار دولار قيمة بـ (14) مليار دولار قبل ثلاثة أعوام، أي منذ عام 2006. وفقاً للبيانات الصينية، استورد الصين من إيران ثاني أكبر سوق للصادرات الآسيوية إلى الصين. ومن بين تمردات مهمة تتميز العلاقات الاقتصادية والتجارية، أنشئ مركز التجارة الإيرانية الدائم في مدينة شنغهاي الصينية عام 2009.
وفي 15-16 حزيران/يونيو 2009، اجتمع الرئيس الإيراني السابق محمود احمدي نجاد مع نظيره الصيني هو جين تاو أثناء اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في مدينة إكيرينبرج الروسية. بعد مدة وجيزة من الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات الإيرانية في طهران، ذكر الرئيس الصيني أن طهران وبكين يساعدان بعضهما البعض لإدارة التطورات العالمية لصالح شعوبهما، بإلزام الموافقات الدولية التي تتعارض لها إيران من المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي. 

وأشار الرئيس الإيراني السابق احمدي نجاد في لقاء صحفي عام 2010 إلى أنه يمكن تصعيد حجم التجارة بين إيران والصين إلى (100) مليار دولار في غضون خمسة أعوام، والاستثمار في مشاريع مشتركة بقيمة تصل إلى (200) مليار دولار، وأضاف بقوله: "أن التعاون بين البلدين من شأنه يمنع الأعداء من وضع العراقيل في طريق التنمية بين البلدين، وأن النظام الإمبريالي هو العدو لإيران والصين الذي يقف في وحدة التنمية بينهما." وفيما يلي معدل ارتفاع المعادن الصينية من إيران للمدة (2010-2011): 

![China's Rising Imports from Iran](image)

ثانياً: التعاون في مجال الإمدادات النفطية والغاز الطبيعي

ما من شك، أنه بمقدور الاقتصاد وبخاصة قطاع النفط، أن يكون قاطرة رئيسية لدعم العلاقات الدولية نحو تغلب المصالح وال الحوار والتعاون المتبايد، لتجاوز الخلافات وتقليلها وولج أفق جديد من تنامي تطور العلاقات نحو الأفضل أو ربما العكس. والنفط بما له من أهمية محدودة في تحقيق عجلة التنمية الاقتصادية، ومكانة في العلاقات التبادلية بين كثير من الدول وبين إيران، التي تُعد أهم الدول المُصدرة للنفط على مستوى العالم، وثاني دولة في استهلاك الغاز الطبيعي (بنحو 7280 تريليون متر مكعب، واحتياطات نفطية مؤكدة تقدر بنحو 13615).
طير برميل (٧٧) فإنه يحتل مكانة وأهمية ومرتكز أساس في العلاقات الثنائية والتعاون بين إيران والصين، ففي عام ١٩٥٢ اعترفت الصين بحركة تأسيم النطاق الإقليمي التي قادها في حينها رئيس الحكومة الإيرانية محمد مصدق، وبدأت محسات النطاق الإقليمي تدق إلى الصين منذ مستويات القرن العشرين، ولكن بعض الخطوات بسب سياحة الشركات النفطية الأوروبية والبريطانية على النطاق الإيرانية وإربايج التي تنتج عنه، إذ كانت حاجة الصين للنفط من إيران مرتاحة جدا في ظل نظام شاه إيران، فضلا عن سياسات الشاه نفسه نتيجة مويلة غير المحدود للغرب حتى عام ١٩٧٩، كما أن العلاقات الإيرانية الصينية قامت في الأساس على علاقة ثقة في présentéة وثيقية ومفاوضات عملية والخدمات الصناعية الصينية مقابل النفط والغاز الطبيعي من إيران، وهذه المبادلة التي تبدو اعتمادية تختلف جذريا عن غيرها من المبادلات التجارية بين الدول بسبب تداعياتها المباشرة على النظام الدولي (٧٨).

وأدت مصدات أخرى أن استراتيجية الصين في مسألة النفط اعتمدت على المزاواة بين الاستثمار المالي وزيدية الترابيب الاقتصادي مع الدول النفطية، على أساس أن في ذلك تمتين للروابط الاقتصادية والعلاقات السياسية، بما يسمح بضمان تدفق إمدادات النفط إليها (٧٩). في متصفحات القرن ١٩٨٨-١٩٨٩، وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، حرصت إيران على إقامة علاقات مع الصين في مجال الإمدادات النفطية، فتوجه ولد من وزارة الإقتصاد الإيرانية إلى الصين في أوسلو/أغسطس ١٩٨٨ تطلب من الصين إقامة نظام نفطي نسبي، ويوصفه المكتب الذي يعد على تفسير الدوحة المالية من جراء تزويد الصين لإيران بالسلاسة خلال الحرب الأخيرة مع العراق. بمعنى أن النفط له دور مهم وبارز في موقع العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين، والأخيرة لا تتأثر الأولى فقط للمحافظة على تدفق النفط من الخليج العربي، ولكن أيضا بوصفها عقدة في طريق الحرير الجديد الذي يربط الخليج العربي وبحر قزوين وآسيا الوسطى بالصين، ومن هذه الشبهة الأساسية لأمن الطاقة، تحتاج الصين إلى سلسلة من خطوط الأسابيع، بما في ذلك خط الأليبيا من إيران وباكستان، والوصول الداخلية بين إيران وتركمانستان التي تحتوي على وصلة برية مباشرة بين إيران والصين. (٧٠).

يبحث لحظة معالجة النطاق الإيراني في مقابلة التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية، في المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي الإيراني من ناحية، وما تحتله وتوجهات التكنولوجيا من دور مهم في السياسة الخارجية الإيرانية من ناحية أخرى، فتوجه وزير النطاق الإيرالي إلى الصين في ٦-١٠ مارس ١٩٨٦، وخلال زيارة، تكونت حقيقية أن الدبلوماسية والوقائع السياسية الصينية تتركز على مصادر النفط في إيران، أو تنتج الصين ما يعرفه بدبليوماسية النفط التي تمر إلى توطيق العلاقات مع الدول النفطية التي يتم استيراد النفط منها، وتتمركز هذه الدبلوماسية حول إيران (٧١). إن الأسست الذي تقوم عليه الشراكة الاقتصادية بين إيران والصين هو وفرة مصادر الطاقة التي تملكها إيران إزاء تدابير متطلبات حاجات الصين إليها، ولذلك أصبحت الأخيرة بعد مستهل القرب الأخيرة (٧٢).

فقد تضافت واردات الصين من إيران في تسعينيات القرن العشرين، إذ يرجع الاهتمام المتزايد في التعاون بين إيران والصين في مجال النفط والطاقة منذ عام ١٩٩١ حينما حرصت الصين أثناء زيادة وزير الطاقة بانغ شانجيوان إلى طهران، على المشاركة في تنفيذ المشاريع بتطوير الطرقات النفطية الإيرانية. ومنذ بداية عام ١٩٩٢ كانت إيران تمتلك ولد رئيس الصين في مجال ضمان إمدادات الطاقة، ولا سيما زيارة وزير الصناعة والتجدید الإيران إلى بكين في
أشاد مارس من العام نفسه(14) حيث عُدت إيران ثالث أكبر مصدر للنفط إلى الصين(15) ومصادر أخرى أشارت بأنها ثالث أكبر مصدر(16).

وفي عام 1993، أصبحت الصين مستورةً مهماً للنفط الإيراني، وذلك حينما تدهور مستوى علاقاتها وتقرير مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص قضايا حقوق الإنسان والمطالبة بتباطؤ، ورأت أن العلاقات ستكون وهمية على واردة الصين من النفط، وهو ما يؤثر على صادراتها النفطية، وذلك فإن كلاً من إيران والصين كانتا بمثابة شريكين طبيعيين في إقامة أمن طاقة قوي، التحجيل بالنسبة إلى إيران والطلب بالنسبة للصين، إذ أن الدولتين غلب عليهاما نقص متبادل من الغاز على مقاومة الضغوط الأمريكية لوقف تصدير النفط الإيراني، فكان ذلك الأساس الاستراتيجي وراء توسيع العلاقة فيما بينهما من أجل تصدير كميات كبيرة من السلع والخدمات الهندسية ومواقعات الطاقة الحرارية وأنواع مختلفة من المصانع مثل تنقية السكر، ومصانع السيارات والذخائر مقابل النفط والمعادن الإيرانية.


أصبح التعاون في مجال الطاقة جزءاً ضخماً في السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران، إذ بدأت الصين في عام 1995 باستيراد كميات كبيرة من النفط الخام من إيران (19) في أيار/مايو 1995 توجه وانغ تاو رئيس شركة فوكس الصين الوطنية بزيارة إلى إيران للمشاركة في مؤتمر النفط العالمي، وأثناء محادثاتهم التي أجرياها مع غلام رضا أغا زاده وزير النفط الإيراني السابق، عثر على اهتمامه ليس فقط بزيادة مشتريات النفط من إيران فحسب بل التعاون في مجالات التنقيب عن النفط وحفر الآبار وتوسعة معدات الإنتاج (19).

وعن أهمية إبداء سياسة الاختيارات المتزامدة والمقاومة التي فرضتها الولايات المتحدة ضد إيران، ومن ثم قانون داماتو الذي أصدرته إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 1996 الذي فرض عقوبات شديدة على الشركات الأجنبية والأفراد الذين كانت تستثمر ما يزيد على (2) مليار دولار في تطوير النفط والغاز في إيران، فإنه بالرغم من كونه قد أدى إلى حد كبير في عزلة قدرة إيران في تطوير وتوسيع قدراتها الإنتاجية، إلا أنه كان بمثابة مكمان بالنسبة إلى الصين، ففضل الصين نظراً لاهتمامها في حاجة إيران اكتشاف احتياطيات كبيرة من النفط، وإعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية – الإيرانية، فإنها واصفت عرضاً على حكومة طهران لأعمال التنقيب المشتركة من تطوير حقول النفط وغاز جديدة، وتأملت الصين الاستفادة من سوق النفط الإيراني على الأمد البعيد، وقد أسفر ذلك توقع البلدين في عام 1997 التعاون في مجال البحث والتنقيب عن النفط من خلال المباحثات التي أجرياها وزيراً النفط الإيراني أغا زاده في بكين مع زهو يونجكينغ مدير عام شركة نفط الصين الوطنية خلال الفترة 18-22 أيار/مايس من ذلك العام (19).

Sinopec: إحدى فروع شركة Shengli oil company
وفي عام 1998 قامت شركة "Sinopec" الوطنية الصينية للنفط بنقل مجموعات كاملاً من التجهيزات الخاصة من معدات حقول النفط المصنعة في الصين إيران، ومن بين الأمور التي أكدت عليها الصين، أنها لم تكن تخطط لأن تكون
المستشاري الأكبر للنفط الإيراني، وإنما شريكاً في التطوير المشترك لمصادر الثروة النفطية الإيرانية التي لم تكن بمساحة المطلوب بالنسبة للتقنية الصينية.

وهو ما منح الصين الثقيلة من دلن إيران، بحيث أتت الأخيرة أثناء زيارة نائب وزير النفط Royal Dutch Shell إلى بكين في أواخر عام 1999، على توقيع عقد مع شركة الصينية بقيمة 800 مليون دولار، من أجل إعداد باء النفط النفطية الإيرانية التي كانت قد تضررت بفعل الحرب بين العراق وإيران، وذلك لتبريد استمراراً لحضارة في حقول النفط والغاز الإيرانية، كما جرى الاتفاق على عقد لشراء خمسة ناقلات نفط خام عميلة صينية.

فقد شهد عام 2005 تطوراً آخر في مجال التعاون النفط بين البلدين، فقد زار رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى الصين خلال المدة 27-31 كانون الثاني/يناير، وكذلك زيارة مماثلة لإزابت في 22 شباط/فبراير-3 آذار/مارس من العام نفسه، حصلت شركة شركات النفط الصينية في تشانغثا على عقد بقيمة (85) مليون دولار، وiszت ضروبة النفط (100) مليون دولار، ولمدة عامان لحفر (19) بئر في حقول الغاز الطبيبي جنوب إيران، وإقامة محطات تكرير النفط في مدينة طهران وتابيز وشمال البلاد، وتشير التقديرات والعمليات اللازمة لزيادة إنتاج الحقول إلى (88) مليون متر مكعب من الغاز يومياً.

وفي أيلول/سبتمبر 2000، عقدت شركة النفط الوطنية الإيرانية- شركة البتروليمات الصينية اتفاقاً لتقوم بها International Oil Company (INOC) في قطر كاشان-اردستان على بعد (200) كم من محافظة أصفهان جنوب العاصمة طهران، فضلاً عن تجديد الصين ثلاثة مصانع إيرانية للنفط.

كما أدت الصين دوراً بارزاً في مشروع إيراني كبير في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي CROS، إذ إن الصين تدرك الامتياز الجغرافي الذي يربط بين أكبر منطقتين مهمين في العالم بالنسبة إلى الثروة النفطية ومتاكيدان وقروه، كما أن تعانى الدول المتقدمة على بحر قزوين وهي كازاخستان وتركمانستان وذريتين مع إيران لتصدير النفط الغاز من خلال استخدام الأراضي الإيرانية، سيكون الخيار الأمثل لتطوير المواد النفطية تلك الدول والاستغلال الأفضل لإقامة السوق في المنطقة، فضلاً عن أن المراكز المهمة لإنتاج النفط الإيراني تقع في الجنوب ذات الغالبية السكانية والمراكز الصناعية، لذلك فإن هاجمتها إلى الوقود والمصافي تقع في الشمال، وعلى حدود شركة البتروليمات الصينية توقيع عقد مع إيران في عام 2001 بقيمة (105) مليون دولار يتضمن أعمال الهندسة والتصميم الإنشاء، وشراء مستلزمات التفريغ النهائي للنفط في ميناء نكا على ضفاف بحر قزوين شمال إيران، إلى جانب زيادة قدرة المصافي الإيرانية للتعامل مع نفط بحر قزوين ذي نسبة البارافين العالية في مدينة تبريز الواقعة في مدينة راهيج بالقرب من طهران.

كما وقعت شركة البتروليمات الصينية وشركة النفط الوطنية الإيرانية في مطلع عام 2001 اتفاقية أخرى بقيمة (13) مليون دولار، للتفتيت عن النفط في مدينة زوارا بمحافظة كاشان الإيرانية، وبحول عام 2003 كان لدى شركة نفط الصين الوطنية خمسة طواقم من خبراء الزلازل في إيران، وهو أكبر عدد في أي من الدول النفطية المصنعة لطولات التنقيب التابعة لهذه الشركة، وذلك شفت الصين طريقها عبر عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه في إيران.
John W. Garver, China & Iran Ancient partners in a post-Imperial world. (London-2006).

وبالرغم من تفاوت أزمة البرنامج النووي الإيراني بين طهران وواشنطن، وتحديدا منذ عام 2002 نتيجة اكتشاف مواقع إيرانية تجري فيها نشاطات نووية، ولم تكشف عنها الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن ذلك لم يمنع الصين من مساعيها في الحصول على عقود نفطية من إيران، بعد الانتهاء من الموعد النهائي بين حكومتي طوكيو وطهران في حزيران/يونيو 2003 نتيجة عوامل سياسية ومالية وفنية. فسعت إيران بعد اتفاقيتها مع اليابان نتيجة تدشنة الأخيرة في التزامها بموجبها بالاتفاقية التي يعود تاريخ إبرامها بين الجانبين منذ منتصف عام 2004 بشأن قيام الشركات اليابانية في تطوير حقل أزادجان النفطي العملاق إلى الغرب من الأحواز الذي اكتشفته إيران منذ عام 1999 (13).

طبع هذا الإجراء حكومة بكين إلى أن تحل محل اليابان، ولا سيما بالتصريح الذي أدلى به وزير النفط الإيراني أغا زاده لوسائل الإعلام، إذ جاء فيه: "بما أن الموعد النهائي لإتمام المحادثات مع اليابان قد انتهى ببنهاء حزيران/يونيو 2004، فقد غدا بإمكاننا إبرام عقد مع دول أخرى لتوفير لديها الرغبة في القيام بأعمال التطوير ببازان" (14).

وهدى هذا بطبيعة الحال حفر حكومة بكين بشكل كبير، إذ توجه مور شولنج رئيس شركة ساينويك للبروتوكولات الصينية، وعلى رأس وفد إلى إيران لمدة 8-10 تموز/يوليو 2003 لإجراء محادثات مع حكومة طهران بشأن التعاون الطويل الأجل في مجال الطاقة وابلغ رئيس الوفد أثناء التفاني مع وزير النفط الإيراني المذكور، أن شركته لديها الرغبة الشديدة في التعاون المشترك لتطوير مشاريع نفط وغاز عملاقة في إيران (15).

وبعد محاولات حكومية، توجه مهدي حسين رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى بكين في 27 آب/أغسطس 2003 لإجراء محادثات مع نظيره الصيني مافوك، لتطوير الحقول النفطية الإيرانية، منها حقل أزادجان الشمالي وحقل بارس الجنوبي، وقد باشرت شركات نفطية صينية وبالاشتراك مع شركة سوناغوالأغلبية في أعمال التنقيب بعد أن تم توقيع عقد مع إيران بقيمة 7.5 مليار دولار لتطوير المذكورتين (16). حيث أن الصين استوردت (22) مليون طن من النفط عام 2003، (13%) جاء من إيران. وفيما يلي جدول واردات الصين من النفط الخام الإيراني للنفط:

<table>
<thead>
<tr>
<th>عام</th>
<th>مليار طن</th>
<th>دولار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1991</td>
<td>2,681,000</td>
<td>45,490</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>4,013,000</td>
<td>77,820</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>4,012,000</td>
<td>77,820</td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>4,012,000</td>
<td>77,820</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>4,012,000</td>
<td>77,820</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>7,737,000</td>
<td>131,110</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: John W. Garver, China & Iran Ancient partners in a post-Imperial world. (London-2006).

وعقب توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في كانون الأول/ديسمبر 2003 الذي يقضي بإجراء مراقبة دولية أكبر على برنامجها النووي المثير للجدل والريبة، عقدت إيران
في 8 ابتداء/فبرير 2004، تمت اتفاقية بلقيس مع شركة البترول البريطانية للاستفادة من أرباح البترول، وقد أعلنت حكومة طهران بأنها خطوة إيجابية في مكافحة أسلوبية أخرى للصين في هذا الاتجاه، وأن الصين سوف تحصل بذلك على حزمة كبيرة من هذه الصفقات.

في إرسال تعديلات على اتفاقية الصرف الإيرانية، وقرت شركة البترول توزيع النفط في مجال النفط والغاز، وتتضمن هذة الاتفاقية بعض الأحكام في الجانب العربي للAEA. وتتضمن هذه الاتفاقية الجوائز المشتركة بين إيران وibling والبترول将达到 تشكيل لجان مشتركة للتعاون على الدعم الدائم في هذا القطاع (10). كما وتحديد الاتفاق أيضا أن تأتي شركة البترول الإيرانية في تعادل 118 مليون برميل من الغاز (12) مليار برميل و (13) مليار برميل يمكث من الغاز الطبيعي، مقابل أن يكون للشركة حقوق شراء (14) ألف برميل يوميا من النفط الخام، وبأسعار السوق بعد بيع تشغيل تلك الحقول النفطية (15).

وتشير مصادر أخرى إلى أن التعديلات الإيرانية بشأن الاحتياطيات النفطية في حقول يادافران تقدر بـ (16) مليار برميل و (12) مليار برميل و (7) مليار برميل من النفط، (15) مليار برميل من الغاز، حسب ما أشارت إليه وكالة الأخبار الصينية شينخوا. إذ ذكر المسؤولون في شركة Royal Dutch Shell التي عملت كمستشار في شركة البترول الإيرانية، بأن الشركة القادمة تسعى إلى الحصول على (20%) من الحقوق.

كما تشير الدلائل إلى أن حقول يادافران سوف تقف تحت غطاء طويل، باتجاه تلبية الطلب الصيني المستمر، وتشمل على النفط، وفي الوقت نفسه، ذكر وزير النفط الإيرانية أيضا أن إيران كانت وسيبكي أكبر مورد شرعي للصين (10). حتى أن علاء بروجردي الرئيس السابق لجهاز الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، رأى أن اتفاقية إيران والصين في مجال النفط والغاز، تعد منصة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، والجولان الذي يوضع تطور حقول الطاقة الإيرانية وتأقلمها التي أشتهت في انسحاب الشركات النفطية الصينية للمدة 2004-2006:

<table>
<thead>
<tr>
<th>العقد</th>
<th>اسم الشركة</th>
<th>اسم المشروع</th>
<th>القيمة بالدولارات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2016</td>
<td>شركة سينووبك النفطية</td>
<td>حقل باريس</td>
<td>16 مليون</td>
</tr>
<tr>
<td>2017</td>
<td>شركة سينووبك النفطية</td>
<td>حقل غرب إيران</td>
<td>20 مليون</td>
</tr>
<tr>
<td>2018</td>
<td>شركة سينووبك النفطية</td>
<td>حقل زاهدان</td>
<td>30 مليون</td>
</tr>
<tr>
<td>2019</td>
<td>شركة سينووبك النفطية</td>
<td>حقل زاهدان 2</td>
<td>40 مليون</td>
</tr>
<tr>
<td>2020</td>
<td>شركة نفت الخليج</td>
<td>حقل باريس</td>
<td>50 مليون</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: Kenneth Katzman, Iran Sanctions, CRS Report RS20871, July 16, 2012
وتعد تلك التطورات المثيرة دلالةً كذلك على إعادة فتح طريق الحرير للطاقة بين إيران والصين، الذي كان ينظر إليه إلى حد كبير على أنه ضرورة قاسية لسياسات الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة جورج وركر بUSH البين-الدول الأخرى عن طريق فرض العقوبات ضد إيران، كما تبين أن الجانبين الإيراني والصيني اتفقا على إنشاء مصنع يقوم بمكثف الغاز الطبيعي في ميناء بندر عباس، وبطبيعة الحال تولت شركة البتروليوامات الصينية استمار ذلك (10).

ومع وصول الرئيس الإيراني أحمد نجاد إلى زمام السلطة عام 2005 حث على تعزيز الأمل الخاص بقيام الصناعة النفطية على تأمین التعاون الذي مع كبار أقطاب النفط الدوليين معولة على التعاون الامريكي الصيني في مجال تطوير حقول الأبراج النفطية الإيرانية (11). فواصل الجانبين الإيراني والصيني ابتداء من مطلع عام 2006 العمل على تطوير التعاون في مجال النفط والغاز، ففي 18 شباط/فبراير منه تم افتتاح ممثلية التعاون بين البلدان في مجالات الطاقة وذلك في جزيرة كيش جنوب إيران، وبحث الممثلين أفاق التعاون في ذلك بحضور الخبراء النفطيين ومدراء الشركات العامة في مجالات النفط والغاز والبتروليواميات والطاقة الحديثة. وشرح غلام محمد بنجفي الموجه التنفيذي لشركة بترولاس الإيرانية محاول التعاون بين البلدان في ذلك الشأن، مشيرا إلى مزايا الشرق الأوسط في مجالات مصادرة الطاقة مثل النفط والغاز، وكذلك حاجة الصين إلى واردات النفط بالنظر إلى النمو المتضخم للاستهلاك، وطلب التعاون بين البلدان في سياق عملية تقديم باستمرار (12).

وبالرغم من أن الصين تجري السياسة الدولية العامة للولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها الخارجية، وكذلك المستندون الأوروبيون الرؤوس عن الطاقة، إلا أنها كانت ترغب في تحسين وشأن بشأن ما تدعى هيئة منفردة (13) وعليه وقعت شركة البتروليواميات الصينية وشركة النفط الوطنية الإيرانية في تموز/يوليو 2006 عقدا بقيمة (12) مليار دولار، وتذكر مصادر أخرى بقيمة (72) مليار دولار من أجل تعزيز طاقة مسية أرك الإيرانية، في الوقت الذي كانت إيران تجري مفاوضات مع شركات نفط صينية أخرى تجعل خارج الباب، من أجل تطوير حقل غاز بارس الشمالي، إذ إن هذه الشركة مقابل تنفيذها تلك الحقول يكون بإمكانها بيع الغاز الطبيعي المسال خلال سنة (24) عاما (14). في فارس وحسب تقرير خبراء الاقتصاد في العالم تحتاج إلى (160) مليار دولار خلال البترول القادم من القرن الواحد والعشرين من أجل تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة، ومع مساعدات من الصين (15)، بالإضافة إلى ما أشار إليه الخبراء أنفسهم بأن الصين نفسها تتفق إلى القدرات الفنية الأساسية اللازمة لتطوير وتحديث البنية التحتية لقطاع النفط الإيراني من أجل زيادة صادرات الطاقة (16) بسبب العقود الاقتصادية الدولية التي ترضيها مجلس الأمن الدولي ضد إيران في نهاية تموز/يوليو 2005 على خلفية الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب، وهذا ما دعا إيران إلى زيادة قدراتها الإنتاجية للنفط وإلا تعرضت لكمية يومية في طاقتها في الإنتاج، وهو ما أدى محمد هادي يندجع حسينيان النائب السابق لوزير النفط إلى الشك حول الخدمات مستوى في إيران، إذا لم يتم إنتاج النفط اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية للنفط وحماية الآبار النفطية وخلاصة عدة عشرة أعوام فإنه سوف لن يكون هناك أي تصدير للنفط (17)، وأضاف حسيني بنقوله: "إن العديد من البنوك الأوروبية والتي كانت قد قبلت تمويل بعض المشاريع الخاصة بالصناعة النفطية قامت مؤخرًا بإلغائها" (18).
بعد ذلك وتحديداً في نهاية عام 2004، وبصورة غير متوقعة، وعندما كان صدى العقوبات الدولية ضد إيران يتردد عالمياً، أعلنت مجموعة شركات سابوقتية للبروتوكوليات الصينية الوطنية، أن المستثمرين الأجانب على استعداد للدخول في استثمارات كبيرة في إيران من خلال التوقع على اتفاق بقيمة (2) مليار دولار لتطوير حقل يدافزان النفطي الإيراني. إذاً، فإن أول ما علّنه الاتفاق، إن إيران ترغب في مقاومة الضغوط الأمريكية لعزل إيران، وتخنق صناعاتها في مجال الطاقة تدريجياً، وذكر أحد الخبراء الاقتصاديين في مجال النفط أن هذا الاتفاق هو بذاته تجاري، وسوف لا تشعر الصين بالقلق بشأن التوترات السياسية الحالية بين إيران والولايات المتحدة الإسرائيلية.

يُمكن أن يكون إيران والصين يتمتعان بعلاقات واسعة بالرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي ضد إيران منذ عام 2006، فمع استمرار تلك العقوبات في عام 2008، كشف البلدان من التعاون في مجال الطاقة، إذ وقعت شركة البروتوكوليات الصينية للفنف مع شركة النفط الوطنية الإيرانية صفقة بقيمة (1076) مليار دولار سنوياً لتطوير حقل نفط زاديجان الإيراني الذي تقدر طاقته الإنتاجية بأنها تزيد عن (3) ألف برميل من النفط يومياً.

ومصدر آخر أشار أن الزراعة الإنتاجية لللحوم في إيران وصلت إلى (48) ألف برميل من النفط يومياً في العام نفسه، مما دعا الشركات الإيرانية والصينية للفنف إلى تجديد العقد بكلفة وصلت إلى (8) مليار دولار سنوياً، مما جعل من إيران خلال المدة (2006-2010) ثاني أكبر مصدر لل النفط إلى الصين بعد المملكة العربية السعودية والصين.

في كانون الثاني/يناير 2009، عقدت شركة البروتوكوليات الوطنية الصينية للفنف مع الشركة الوطنية الإيرانية صفقة بقيمة (1072) مليار دولار لتطوير حقل نفط غرب إيران، وكذلك حقل إرداجان الشمالي. وفي آذار/مارس من العام نفسه، وقعت إيران والصين على صفقة أخرى للغاز الطبيعي المسال بقيمة (101) مليار دولار، إذ جرى الاتفاق في إيران على بناء خط أنابيب لاستيراد نحو (11) مليون طن من الغاز في المرحلة الثانية عشرة من العمل في حق جنوب مدينة فارس الإيرانية.

وقد برزت الصين على أنها الربح الأكبر، إذ أن مصالحها في مجال الطاقة أظهرت بأن إيران أزاحت المملكة العربية السعودية عن موقعها كأكبر مصدر للطاقة، وذلك حينما عقد ممثل شركة البروتوكوليات الصينية للفنف مع شركة النفط الوطنية في بكين في إيار/مارس 2009 اتفاقاً بقيمة (48) مليار دولار، وتزداد أثراً في حقل بارس الجنوبي في إيران للغاز الطبيعي المسال، إذ أن هذا الحقل الذي تشتهره إيران بدولة قطر يقدر احتياطاته من الغاز الطبيعي بنحو (4) تريليون متر مكعب، وهو ما يكفي لمد حاجة أوروبا من الغاز الطبيعي لحوالي ربع قرن.

وقد تم بالفعل تصميم المشروع لإنتاج ما يقرب (3) مليار متر مكعب من الغاز المسال، و(70) ألف برميل يومياً من الغاز، وفقاً لمشروع حكمة شركة البروتوكوليات الصينية للفنف يعد الفرنسية للطاقة، وهذا ما يتيح تأكيداً بعدين كمكب حقيقة شركة النفط الوطنية الإيرانية، فأمسك ما ذكر مستثمرون إيرانيون إن شركة النفط الوطنية أصدرت في توقيع الاتفاق النهائي مع شركة النفط الوطنية الإيرانية من أجل تطوير المرحلة (11) من حقل بارس الإيرانية ولمدة طويلة منذ عام 2000، وأكدوا أن السبب إلى حد كبير يعود إلى الضغوط الأمريكية التي
أجريت الشركة الفرنسية أعلاه على الانتشار تطبيقاً لقرارات العقوبات الدولية ضد إيران، إذ أنزعت الشركات الأمريكية وروسيا للتعاون مع إيران، مما أتاح الفرصة للأخرى مجال أكبر في الاستثمارات في النفط. لجنب الشركات الأجنبية لا سما الشركات النمسية الأوروبية للعمل في المشاريع الكبيرة من أجل التغلب على العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها.

لكن مئات معلومات أفادت أن تلك الشركات النمسية وحماية فينيا مثال SINOPEC,CNOOC,ZHENRONG التبادل على مضض في تنفيذ اتفاقياتهم مع الجانب الإيراني، وان ذلك على الأرجح يعود إلى وجود اتفاق داخل أروقة الأمم المتحدة يقضي بعدم مشاركة الشركات الصينية بشأ استثماراتها في إيران للاعابور 2006-2009. مشيرة إلى أن تلك الخطط التنافسية في تنفيذ التكنولوجيا مع إيران يمكن فهمها على أنها خطوات تكتيكية من أجل تنفيذ من حدة التوترات بين إيران والغرب على خلفية المنفاح النووي الإيراني، وأن حكومة كين تسعى إلى الحفاظ على ديوماً تعاونها الاقتصادي مع إيران، من أجل تجنب تأثيرات العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران.

على أي حال وقعت شركة النفط الوطنية الإيرانية في 3/12/2009 مع شركة البرتراكيا تأسيس شركة تطوير الغاز الطبيعي من حق بارس، بعد أن تحدثت عنه شركة توتال الفرنسية للنفط، وفقاً للإعلام الإيران الرسمي في الشهر نفسه، أن هذا إرنا توجه إلى الصين ووقع اتفاقيات تنص في تنفيذ خطة لصالح إيران، إذ تم بموجبها اختراق الصين في تنفيذ برنامج بقيمة (130) مليار دولار من اجل تطوير القدرة الكهربائية للمصافي الإيرانية، منها صفقة بقيمة (3) مليارات دولار لتوسيع مصفاة إيران، والقيام ببناء مصفاة جديدة عند مضيق هرمز، حتى أن يتم العمل بالكامل المشروعة لمدة تستغرق ثلاثة أعوام إجمالياً، أي إلى نهاية عام 2012.

كما نقلت التقارير الواردة من بكين، بأن شركات النفط التي تديرها الدولة في الصين تمتلك مشاريع في مجال استكشاف وحفر حقول النفط الإيرانية. ووفقًا لتقرير نشر في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، الذي صدر في تموز/يوليو 2009، أن إيران دعت الصين لبناء سبع مصانع نفطية جديدة، وسلسلة من المشاريع الاقتصادية بقيمة (40) مليار دولار من اجل تطوير وبناء مشترع نفط كبير كان قد عرضه الوفر الإيراني الزائر إلى بكين على المسؤولين الصينيين.

ويقول International Gas Report ونقلت أيضاً أن الخطط في الولايات المتحدة، إنه خلال الربع الثاني من عام 2009 تقرر فتح شركة الريالية النمسية كمابتكس تحدي نمو (20) مليار دولار في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى ومعظم ذلك في إيران، إذ تُعد الأخرى المصدر الثاني والأكبر للصين بالنفط الخام خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2009 وتظهر المعلومات الصادرة عن السلطات الصينية أن واردات الصين من إيران بلغت نحو (10) مليار يومناً وهو ما يشكل حوالي (20%) من الارادات الكلية للصين والتي تبلغ (100) مليار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر منه، تم توسيع هذا الرقم إلى (15) مليار دولار لتلقي مشترع تكرير النفط في إيران. إذ صدرت إيران للصين في عام 2009 بشكل إجمالي بقيمة وصلت إلى (20) مليار من تدري من النفط الخام، أي بنسبة تذبذب نحو (12%) من واردات الصين النفطية.
وتشير المصادر أيضاً، إلى أن الصين تقوم بإكمال أنابيب نقل غاز عبر كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان والذي يمكن أن ينتهي إلى إيران بما سيتيح نقل صادرات الغاز الطبيعي بحوالي (0.3) مليار برميل خلال الأعوام 2010-2011 و(0.3) مليار برميل خلال الأعوام 2012-2013.

واوضح وزير الخارجية الإيراني السابق منشهر متقلي في شباط/فبراير 2010 أن الصين حريصة للاستدامة إلى خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان والهند بمشروع عرف بخط أنابيب Iran, Pakistan, India Line - IPPI، وهو ما ستعين المدير العام لشركة النفط الوطنية الإيرانية جانر حسنachingcfa الله على القول بأن اتفاقات جديدة سوف يتم عقدها بين إيران والصين في المستقبل القريب ببلغ مقداره (0.5) مليار دولار.

ومع ذلك يتوقع مصرف مهمة الأمان الدولي ضده في حزيران/يونيو 2010، أن حكومة بكين وجدت أن غير الممكن أن تتخلى عن تعاونها في مجال النفط مع إيران، في الوقت الذي أكدت فيه الأخيرة أن الصين شريك استراتيجي مهم، بدلاً من الرئيس الإيراني السابق احمد نجاد توجه على رأس وفد من المسؤولين بزيارة رسمية إلى بكين في حزيران/يونيو من العام نفسه، أي بعد يومين مباشرة من صدور القرار المفروض على بلده(130) ثم على أثرها عقد اتفاق كصفيحة أولية بين الشركتين النفطية الإيرانية والصينية في آب/أغسطس 2010 بقيمة (4) مليار دولار لزيادة الإنتاج في حقول النفط كما جاء في صحيفة Financial Times في أيولو/سبتمبر 2010(131).

وهكذا تبين أنه على مدى تسع سنوات وثلاثين عاماً من العلاقات الدبلوماسية، ازداد التعاون بين إيران والصين في العديد من المجالات، وبخاصة القطاعات الاقتصادية والتجارية والطاقة، والتكنولوجيا الفنية والعملية والتقنية التحتية الصغيرة والثقيلة والتعاون الصناعي. حيث وصفت إيران الصين بأنها شريك اقتصادي قوي في مجال الاستثمار لتطوير وتحديث الاقتصادات الإيرانية وخصوصاً في مجال الطاقة، فايران تنظر إلى الصين بوصفها القوة الاقتصادية التي يمكن أن توازي القوة الاقتصادية الأمريكية على الصعيد العالمي في الشرق على وجه التحديد. فضلاً عن ذلك، يبدو أن المسؤولين الصينيين يميلون إلى الاعتقاد بأن مصالح الصين مرتبطه بشكل وثيق مع إيران(132) فوقع على مصدر حكومي إيراني أفاد فيه أن (16) شركة صينية حضرت معرض النفط الآلي بطران في نيسان/إيبر 2011(133). ووقعت الصين اتفاقية مع إيران بقيمة (0.3) مليار دولار في أيار/ماي من العام نفسه، لتعزيز التعاون الثنائي في قطاع الصناعة والتعدين الإيرانى، كما أعلن فدائية البلدين في عام 2012 ب حو (1) خط صناعي لمضادة للتجارة السعودية التي تراوح ما بين (0.3-0.4) مليار دولار، ومن المؤلم أن تصل إلى (0.1) مليار دولار بحلول عام 2012(132).
خاتمة واستنتاجات

خلال ما تم عرضه بشأن العلاقات الإيرانية– الصينية في المجال الاقتصادي توصلت الدراسة إلى نتائج يمكن إجمالها في ما يأتي:

1- يبدو أن هناك اقتراحات في العلاقات الاقتصادية الإيرانية– الصينية، فالمحترمون الإيرانيون يجدون أن الصينيين يتشاركون مع إيران بطريقة عصرية وعملية فعالة بقدر ما تطور للإیران من روابط واسعة في تطوير تمتينها الاقتصادية، أما المسؤولون الصينيون فإنهم يجدون الإيرانيين يتشاركون مع الصينيين بعقلية تتسم بقدر كبير من المساحة، وأنهم أكثر استعدادا للاستعدادات احتمالات الصين في مجال الطاقة جديدة.

2- حرص إیران على تطوير علاقاتها مع الصين عبر إنشاء لجنة للتجارة مع الصين تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية، ولتايم في إواقع علاقات ثلاثية من واقع مؤسسات متشددة في لجنة اقتصادية مشتركة تسعى إلى توسيع التعاون في مجالات الطاقة والتسويق، والخدمات الفنية ذات الارتباط المباشر في مجال الصناعة.

3- يمكن وصف العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالشراكة والعناصر في أن واحد، فالآلى تغتال التحدي السلمي للنظام العالمي الرأسمالي الذي تقويه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن الصين أسهمت في هذا التحدي كشريك رئيس مع إيران لتنفيذ مشاريع سامحة في تطوير قطاعات كانت إیران في حاجة ماسة إليها، ولتفعيل الصين في الوقت نفسه مشاريع متوازية استدامة النظير في مساحاتها الخاصة مع مراعاة المبادئ الوطنية الأخرى، والأخير الامتناع لقرار مجلس الأمن الدولي. أما الثانية كموقع، فإن شراكة إیران مع الصين منح إیران دورا رئيسيًا على النحو الذي يتضتر مع المحاولات الأمريكية بشأن إضعاف إیران، من خلال فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية دولياً ضدها على خلفية الأزمة بين إیران والغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني.

هواشم البحث ومصادر:

3) Ibid, pp.24-25.
4) Ibid, p.25.
6) Garver, op. cit., p34.
8) Fan Hongda, China’s Policy Options towards Iran, ( Xiamen University-2010),http://mideast-shisu.edu.cn/850257/bf_bclf_49a0_bef7_47ca
9) Garver, op. cit., p70.
10) مصطفى اللباد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية- الإيرانية وحالة الاختبار الايرانية، مقابل منحة على http://www.siironline.org/a/abwah/derast/460.htm
12) Garver, op. cit., p.18.
(14) Ibid, p.130.
(15) Garver, op. cit., p.73.
(16) Ibid, pp.77-84.
(19) Garver, op. cit., p.96.
(21) Garver, op. cit., p.92.

(22) Ibid, p.92.

(23) من أرشيف وكالة أنباء شينخوا الصينية في عام 1988، مَتاحة على موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية الإلكترونية.
(24) المصدر نفسه.
(25) المصدر نفسه.
(26) المصدر نفسه.


(29) من أرشيف وكالة أنباء شينخوا الصينية في عام 1989، مَتاحة على موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية الإلكترونية.

(31) A. Bajun, Iran’s Current Economic Situation and Sino-Iranian Trade Relations, (New York-1995), pp. 66-68.

(33) حسين علي باکر، العلاقات الصينية الإيرانية والملف النووي الإيراني، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/853901/D81%
(34) Kemenade, op. cit., p.119; Garver, op. cit., p.364.
(35) Garver, op. cit., p.364.
(37) Ibid, p.381.
(38) Ibid, pp.381-382.

(44) من أرشيف وكالة أنباء شينخوا الصينية في عام 1996، مَتاحة على موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية الإلكترونية.
(45) Garver, op. cit., p.385.
(47) Iran, China Discuss Rial Cooperation, Mehr News Agency, June 9, 2010.

(50) “Iran News Subway Constructed by China open to traffic”, http://english.peopledaily.com.cn

(52) "Massive Metro Line Deals Inked with Iran", http://english.peopledaily.com.cn

53) Ibid;

(54) خليل حسین، العلاقات الإيرانية- الصينية: رائحة النفوذ وطموح التكنولوجيا، مقال متاح على الرابط الآتي:

55) رئيسا الصين وأیران يتفقان على العلاقات الإيرانية الصينية، مقال متاح في صحيفة الشعب اليومية الصينية الإلكترونية.


57) باكر، المصدر السابق: حسین، العلاقات الإيرانية- الصينية...


59) فهيد مريان، خارج الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية- الصينية، مجلة دراسات إیرانیة(جامعة البصرة)، العدد (15)، أيار 2014، ص 12، 13.

60) حيدر عباد الواحد الحمدياوي، العلاقات الإيرانية الصينية 2006-2011، مجلة دراسات إیرانیة(جامعة البصرة)، العدد (14)، أب 2011، ص 59.

61) Hameed, op. cit.

62) Kemenade, op. cit., p. 112.


64) Hameed, op. cit.

65) Ibid; For more the presence of China Oil Companies in Iran, http://www.CNPC.com.cn/en/ yywzqipvw/Iran

66) “ China Takes Over From West as Iran’s Main Economic Partner", Agence France-Presse March 15, 2010, http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5h1elRZxX3uwz8Zc7E7SFDR6X;

67) "Iran’s Non-oil Exports Up by %16 Last Year," IRNA, April 6, 2010

68) Hameed, op. cit.

69) Iran, China Calls For A Long-term Strategy To Expand Bilateral Ties," Iranian Students News Agency, June 17, 2009

(72) Hameed, op.cit.

(73) Hameed, op.cit.


(78) Garver, op. cit., p.391.


(80) Garver, op. cit., p.256;

(81) Garver, op. cit., p.256;

(82) Garver, op. cit., p.256;

(83) Garver, op. cit., p.256; Hameed, op.cit.

(84) For more on the presence of China oil companies in Iran, http://www.cnpc.com.cn/cn/wzxsjyw/iran


(86) Kemenade, op.cit., p.109; Hameed, op.cit.

(87) Kemenade, op.cit.


(91) Kemenade, op.cit., p.112; Hameed, op.cit.

(92) Garver, op. cit., p.399; Hameed, op.cit.

(93) Garver, op.cit., p.402.

(94) Ibid, p.402.

(95) Ibid, p.403.

(96) Ibid, p.403.

(97) Zahra Hosseinan, CNPC replaces Total in Iran deal, Wall Street Journal, June 4, 2009.

(98) Kaveh L. Afrasiabi, China rocks the geopolitical boat, Asia Times, Nov. 6, 2004.

(99) Ibid;

(100) Afrasiabi, op.cit. 
(102) Kemenade, op. cit., p.116; Hameed, op. cit.;

الوجرجي, المصدر السابق، ص55; الحميداوي, المصدر السابق, ص57.


(104) الحميداوي, المصدر السابق، ص57.

(105) المصدر نفسه، ص55.

(106) Kemenade, op. cit., p.111.

(107) Ibid, p.115.

(108) الحميداوي, المصدر السابق، ص95.


(110) Ibid.


(112) Ibid.

(113) Kemenade, op. cit., p.115.

(114) Ibid, p.115.


(116) Кеменаде, p.116.

(117) "Iran Plans to Boost Oil Sales to China, India", Fars News Agency, Aug. 15, 2008.


(119) For more the presence of China Oil Companies in Iran, http://www.cnpc.com.cn/cn/ywzxqjyw/Iran

(120) Hosseinan, op. cit.


(122) Kemenade, op. cit., p.117;

محمد النعماني، المواقف الصينية من إيران وبرنامجها النووي، مقال متاح على الرابط الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

(123) “Foreign Investment Conference to be held In Iran”, Islamic Republic News Agency, May 27, 2009; Hameed, op. cit.

(124) Kemenade, op. cit., p.117.

(125) Harold & Nader, op. cit., p.12.

(126) Hosseinan, op. cit.


(130) النعماني, المصدر السابق.


China’s foreign energy policy toward Iran, http://www.iias.nl/sites/default/files/llAS_NL_62_27.pdf

“Chinese Begin Petrol Supplies to Iran”, Financial Times, Sep. 22, 2010, http://www.ft.com/cms/s/0/b858ace8-a7a4-11de-b0ee-00144feabdc0.html?nclick_check=1

Harold & Nader, op. cit., pp.7-8.

Ibid, p.10.

Ibid, p.10.